

Distr.: General
25 May 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم أعمال مجلس الأمن عن شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦ خلال رئاسة الولايات المتحدة للمجلس (انظر المرفق). وقد جرى إعداد هذا التقييم تحت مسؤوليتي عقب إجراء مشاورات مع أعضاء آخرين في المجلس.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جون ر. بولتون



مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة
تقييم عمل مجلس الأمن خلال رئاسة الولاية المتحدة الأمريكية (شباط/فبراير ٢٠٠٦)

لمحة عامة

تحت رئاسة السفير جون ر. بولتن، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، اضطلع مجلس الأمن ببرنامج عمل موسع خلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦. وسعياً إلى تبسيط أساليب عمل المجلس وتحديث عملياته، أجرى الرئيس مشاورات يومية بهدف تشجيع مزيد من المناقشات التفاعلية والمناسبة التوقيت، وطلب أن تقدم الأمانة العامة إحاطات يومية للمساهمة في التوصل إلى توافق للآراء يتسم بمزيد من الاستنارة.

وخلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦، عقد المجلس ٣٦ جلسة، منها ١٧ مشاورة مغلقة بكامل هيئته، و ٥ إحاطات مفتوحة، وجلستين رسميتين، وجلستين خاصتين و ٣ جلسات علنية، واستضاف مناسبة واحدة. واعتمد المجلس أربعة قرارات هي: القرارات ١٦٥٧، و ١٦٥٨ (٢٠٠٦)، و ١٦٥٩ (٢٠٠٦)، و ١٦٦٠ (٢٠٠٦). وأصدر المجلس البيانات الرئاسية التالية: S/PRST/2006/5 و S/PRST/2006/6 و S/PRST/2006/7، و S/PRST/2006/8، و S/PRST/2006/9، و S/PRST/2006/10.

أفريقيا

كوت ديفوار

في رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير (S/2006/71)، أوصى الأمين العام، بأن ينظر المجلس في أمر نقل كتيبة مشاة آلية واحدة ووحدة شرطة مشكّلة واحدة، بصفة مؤقتة، من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة مبدئية مدتها ثلاثة أشهر.

وفي ٦ شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع، على نحو ما طلب الأمين العام، القرار ١٦٥٧ (٢٠٠٦) الذي يأذن للأمين العام بنقل كتيبة مشاة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وفي ٧ و ١٠ و ١٥ و ١٧ و ٢١ شباط/فبراير، وخلال مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هادي العنابي، إحاطة إلى المجلس

بشأن الحالة الأمنية العامة في كوت ديفوار فيما يتصل بالانتخابات الأخيرة. وخلال الإحاطة التي قدمت في ١٧ شباط/فبراير، عمت الأمانة العامة ملاحظات مقدمة من مكتب الممثل السامي المعني بالانتخابات في كوت ديفوار، بشأن المحادثات التي جرت في أبيدجان في ١٦ شباط/فبراير. وخلال جلسة الإحاطة المعقودة في ٢١ شباط/فبراير، قدم الأمين العام المساعد، إلى المجلس عرضاً موجزاً عن هذه المحادثات.

وفي ٢٠ شباط/فبراير، عمت الأمانة العامة على المجلس، بناء على الطلب، البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الوزاري الرابع للفريق العامل الدولي المعني بكوت ديفوار. وفي ٢٣ شباط/فبراير، وعقب مشاورات للمجلس بكامل هيئته، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2006/9) أكد فيه من جديد دعمه الكامل للفريق العامل الدولي وأعرب فيه عن تأييده للبيان الختامي الرابع الصادر عن الفريق. وحث المجلس أيضاً سلطات الدولة الإيفوارية على أن تسهل عودة الوكالات والمنظمات الإنسانية، وبخاصة في غرب البلاد.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٥ شباط/فبراير، وخلال مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قدم الممثل الدائم لبيرو، السفير أوسالدو دي ريفيرو، إحاطة إلى المجلس عن استنتاجات فريق الخبراء بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية والقرار ١٦٤٩ (٢٠٠٥). وعمم السفير ريفيرو على المجلس، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء المقدم إلى اللجنة.

وفي ٢٨ شباط/فبراير، وخلال مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري غينو، إلى المجلس إحاطة عن التغييرات الإيجابية التي حصلت والتحديات التي لا تزال ماثلة فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إثيوبيا وإريتريا

خلال مشاورات للمجلس بكامل هيئته جرت في ٨ و ١٦ شباط/فبراير، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، على التوالي، إحاطة إلى المجلس بشأن وضع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، مع التركيز على الحالة العسكرية في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المحاور، والقيود التي فرضتها حكومة إريتريا على تنقل أفراد بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وبشأن استمرار الأزمة الإنسانية هناك. وخلال الإحاطة التي قدمت في ١٦ شباط/فبراير، أبلغ الأمين العام المساعد أن حكومة إريتريا قد احتجزت أفراداً من موظفي بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

وفي ٢٤ شباط/فبراير، وخلال مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قدم الممثل الخاص للأمين العام، ليغوايلا جوزيف ليغوايلا، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة السائدة حالياً في المنطقة الحدودية، مشيراً إلى أن القيود التي تفرضها إريتريا على موظفي البعثة لا تزال قائمة. وناقش، علاوة على ذلك، الاستنتاجات المستخلصة من اجتماع شهود اتفاقي الجزائر بشأن لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا.

وفي ٢٤ شباط/فبراير، وعقب مشاورات للمجلس بكامل هيئته، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2006/10) رحب فيه بنجاح عقد اجتماع شهود اتفاقي الجزائر في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ودعا المجلس الجانبين إلى التعاون مع لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا من أجل تنفيذ قراراتها دون مزيد من التأخير، وطالب جميع الأطراف بالسماح لموظفي البعثة بالقيام بمهامهم دون قيود، وتوفير ما يلزم من فرص الوصول الضرورية، وتقديم المساعدة والدعم لهم.

السودان

وفي ٣ شباط/فبراير، وعقب مشاورات للمجلس بكامل هيئته، اعتمد بياناً رئاسياً (S/PRST/2006/5) بشأن تقارير الأمين العام عن السودان، طلب فيه إلى الأمين العام بأن يشرع، دون تأخير، في وضع خطط للطوارئ، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، بشأن مجموعة من الخيارات من أجل إمكانية تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة في دارفور. وأشاد المجلس بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل إنجاح نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبمساهماته الكبيرة في دارفور، وكرر التأكيد بأشد العبارات على ضرورة قيام جميع الأطراف في دارفور بوضع نهاية لأعمال العنف والفظائع.

وفي ٩ شباط/فبراير، وخلال مشاورات للمجلس بكامل هيئته، وزع الممثل الدائم للكونغو لدى الأمم المتحدة، على المجلس اتفاق طرابلس وإعلان طرابلس. وتصف الوثيقة انتهاء الصراع بين تشاد والسودان والاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القمة المصغر الذي استضافته الجماهيرية العربية الليبية.

وفي ٢٧ شباط/فبراير، وخلال مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قدم السفير أدامانتيس فاسيلاكيس، الممثل الدائم لليونان ورئيس لجنة الجزاءات المفروضة على السودان، إحاطة إلى المجلس بشأن المناقشات الدائرة حالياً في اللجنة من أجل إعداد تقرير ختامي بالتوصيات التي ستقدم إلى المجلس، مشيراً إلى أن تقريراً ختامياً قد يكون جاهزاً بحلول منتصف آذار/مارس.

الأمريكتان

هايتي

في ٢ شباط/فبراير، قدم الأمين العام إلى المجلس تقرير عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2006/60) اقترح فيه تمديد الولاية الحالية لفترة ستة أشهر للسماح بإجراء مزيد من التقييم للأوضاع بعد تولي إدارة جديدة لمقالييد الأمور، وإتاحة الفرصة لصياغة توصيات لوضع استراتيجية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمرحلة ما بعد الانتخابات.

وخلال مشاورات للمجلس بكامل هيئته جرت في الفترة من ٧ إلى ١٠ ومن ١٤ إلى ١٧ وفي ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير أحاط الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، المجلس علماً بآخر المستجدات فيما يتعلق بالانتخابات التي جرت في هايتي في ٧ شباط/فبراير، مع التركيز على المسائل الأمنية ذات الصلة، وتوقعات الناخبين ونسبة المشاركة والاستجابة للترشيحات، والتفاصيل العامة عن الحالة، بما في ذلك دور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وخلال الإحاطة التي قدمها في ١٠ شباط/فبراير، أكد الأمين العام المساعد، أنه لم يثبت حصول تزوير في العملية الانتخابية رغم حدوث بعض المخالفات. وخلال الإحاطة التي قدمها الأمين العام المساعد، في ١٧ شباط/فبراير، أبلغ أن المجلس الانتخابي المؤقت قد أعلن رسمياً فوز السيد رينيه بريفال في الانتخابات. وقدم الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، خوان غابريل فالديس، إحاطة في ٢٢ شباط/فبراير.

وفي ٩ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حيث قدم الأمين العام المساعد، إلى البلدان المساهمة بقوات معلومات مستكملة فيما يتعلق بوضع البعثة والانتخابات الأخيرة في هايتي.

وفي ٩ شباط/فبراير، وعقب مشاورات للمجلس بكامل هيئته والإحاطة التي قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بشأن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2006/60) اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2006/7) عن الانتخابات في هايتي، أثنى فيه على شعب هايتي لإجرائه الجولة الأولى من الانتخابات بنجاح وهنأه على القيام بهذه الخطوة الأساسية صوب إعادة الديمقراطية والاستقرار إلى البلد. ودعا المجلس جميع الأطراف إلى احترام نتائج الانتخابات ونبذ جميع أشكال العنف.

وفي ١٤ شباط/فبراير، وبعد مشاورات للمجلس بكامل هيئته، أصدر بياناً للصحافة أثنى فيه على الشعب الهايتي لالتزامه بالديمقراطية كما تجلّى ذلك في ارتفاع معدلات مشاركة الناخبين، وشجع جميع الأطراف على الالتزام بالهدوء والامتناع عن اللجوء إلى العنف، وعلى

احترام النتائج النهائية للانتخابات. ودعا المجلس القادة السياسيين الهايتيين إلى إظهار الحنكة السياسية، والاعتدال والمصالحة، مؤكداً من جديد دعم المجلس الكامل للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والحكومة المؤقتة لكفالة تهيئة بيئة آمنة ومستقرة لشعب هايتي.

وفي ١٤ شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٥٨ (٢٠٠٦) بتمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ حسب طلب الأمين العام.

وفي ١٥ شباط/فبراير، وعقب مشاورات للمجلس بكامل هيئته، اتفق على إصدار بيان للصحافة بشأن هايتي دعا فيه جميع أفراد الشعب الهايتي إلى احترام نتائج الانتخابات، ومواصلة التزامهم بالعملية السياسية، بما في ذلك نبذ العنف وتعقب المحالفات المحتمل وقوعها في مرحلة ما بعد الانتخابات.

وفي ١٦ شباط/فبراير، وعقب مشاورات للمجلس بكامل هيئته، اتفق على إصدار بيان للصحافة بشأن هايتي أشاد فيه بشعب هايتي لالتزامه المستمر بالديمقراطية وتشجيع الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وهنأ رينيه بريفال على فوزه في الانتخابات الرئاسية.

وخلال جلسة مفتوحة عقدت في ٢٢ شباط/فبراير، قدم السيد جيرالد لاتورت، رئيس وزراء جمهورية هايتي بالنيابة إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة السياسية الراهنة في هايتي.

آسيا

أفغانستان

في ٦ شباط/فبراير، وجه وزير خارجية أفغانستان، عبد الله عبد الله، رسالة إلى الأمين العام أعرب فيها عن أمله في أن يبرز مجلس الأمن في قراراته أهمية استمرار الدعم الدولي لتعمير أفغانستان وأهمية اتفاق أفغانستان في هذا السياق.

وفي ١٠ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة إحاطة مفتوحة قدم خلالها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، عرضاً عن آخر المستجدات في البلد. وركز على نتائج مؤتمر لندن بشأن أفغانستان والحالة الأمنية في الميدان، والأحداث السياسية الأخيرة التي أحاطت بتشكيل البرلمان. وحضر جلسة مجلس الأمن السفير روان فرهادي، الممثل الدائم لأفغانستان. ووزعت بعثة أفغانستان لدى الأمم المتحدة على المجلس وثيقة معنونة "مواصلة مسيرة النجاح : اتفاق أفغانستان" (انظر S/2006/90).

وفي ١٠ شباط/فبراير أيضا، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة قدم خلالها السفير فرهادي ردا وطنيا على اتفاق أفغانستان ومعلومات عن الاستراتيجية الإنمائية المؤقتة الحالية. وحضر جلسة مجلس الأمن وكيل الأمين العام.

وفي ١٥ شباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٦٥٩ (٢٠٠٦) الذي أيد فيه اتفاق أفغانستان.

العراق

أعلنت البعثة الدولية للانتخابات في العراق في ١٠ شباط/فبراير أن الانتخابات البرلمانية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ والعملية الانتخابية اللاحقة قد اتسمت بالشفافية والمصادقية؛ وأن المقاعد البرلمانية المعتمدة تمثل أغلبية واسعة من الشعب العراقي؛ وأن نسبة مشاركة الناخبين في انتخابات كانون الأول/ديسمبر زادت، حسب التقديرات النهائية، على ٧٥ في المائة من الشعب العراقي.

وفي ١٤ شباط/فبراير، وخلال مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قدمت الأمانة العامة المساعدة للشؤون السياسية، أنجيلا كين، إلى المجلس إحاطة بشأن النتائج المعتمدة للانتخابات المتعلقة بمجلس النواب العراقي. وأشارت الأمانة العامة المساعدة أيضا إلى أن مستويات العنف في العراق قد زادت عما كانت عليه قبل الانتخابات، وأن هناك أعطالا مستمرة في الإمداد بالكهرباء، وفي نقل الأغذية والمياه.

وفي ١٤ شباط/فبراير، وعقب مشاورات للمجلس بكامل هيئته، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2006/8) بشأن النتائج النهائية للانتخابات العراقية أعرب فيه عن ثنائه وتمانيه لأفراد شعب العراق على ما أبدوه من التزام بعملية سياسية سلمية وديمقراطية، وعلى مواجهتهم بشجاعة للصعاب والتهديد بالعنف في سبيل الإدلاء بأصواتهم. وشدد المجلس على أهمية إشراك الجميع، وأهمية الحوار الوطني والوحدة الوطنية في الوقت الذي تسير فيه عجلة التطور السياسي في العراق قُدماً، وأدان المجلس ما يقع في العراق من أعمال إرهابية. كما أكد المجلس ضرورة تقديم الدعم الدولي من قبل جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة من أجل المساعدة على تحقيق التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الواسع النطاق في العراق.

وفي ٢٢ شباط/فبراير، وافق المجلس عقب مشاورات أجراها بكامل هيئته، على إصدار بيان للصحافة عن العراق، أدان فيه بشدة الهجمات التي استهدفت مرقد الإمامين

المقدس في سامراء. ودعا المجلس أيضا العراقيين إلى دعم إجراء عملية سياسية سلمية وحوار وطني والوحدة الوطنية.

وفي ٢٤ شباط/فبراير، وخلال مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إبراهيم غميري إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن الحالة في العراق، مشيراً إلى تصاعد العنف، وإلى ضرورة التزام جميع الأطراف بالهدوء، وإلى عملية تشكيل الحكومة الجديدة.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٣ شباط/فبراير، اعتمد المجلس عقب مشاورات أجراها بكامل هيئته بياناً رئاسياً (S/PRST/2006/6) بشأن نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، هنأ فيه الشعب الفلسطيني على عملية الانتخابات التي كانت حرة ونزيهة وآمنة. وأعرب المجلس عن أمله في أن تظل أي حكومة جديدة ملتزمة بتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني إلى السلام وإقامة دولة فلسطين. وكرر مجلس الأمن تأكيد أهمية ضرورة تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، قائم على جميع قراراته ذات الصلة.

وفي ٢٨ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة مفتوحة قدم خلالها ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إحاطة إعلامية إلى المجلس عن التطورات السياسية الحالية على المستوى الفلسطيني والإسرائيلي واللبناني، وعن الحالة الأمنية في المنطقة.

وفي ٢٨ شباط/فبراير، وخلال مشاورات للمجلس بكامل هيئته، أدلى المنسق الخاص بمزيد من التفاصيل تكملة لإحاطته الإعلامية المفتوحة التي قدمها في نفس اليوم.

أوروبا

كوسوفو (صربيا والجبل الأسود)

في ١٤ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة علنية قدم خلالها الممثل الخاص للأمين العام، سورين جيسين - بيترسن، إحاطة إعلامية إلى المجلس عن المسائل الرئيسية التي تحدد السياسة الحالية في كوسوفو. وأدلى أيضاً ببيانات ممثلو صربيا والجبل الأسود، والنمسا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وأوكرانيا، وتركيا، وألبانيا.

مسائل أخرى

مناسبة غير رسمية

في ٦ شباط/فبراير، استضاف المجلس مناسبة دعا إليها السناتور ريتشارد لوغار، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بالولايات المتحدة الأمريكية، وغيره من أعضاء لجنة مجلس الشيوخ، لحضور لقاء غير رسمي مع أعضاء مجلس الأمن.

لجان مكافحة الإرهاب

في ١٦ شباط/فبراير، عممت السيدة إلين لوي، سفيرة الدائمك ورئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، برنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب (للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦).

وخلال جلسة علنية عقدت في ٢١ شباط/فبراير، قدم رؤساء الهيئات الفرعية الثلاث التابعة لمجلس الأمن والمعنية بمكافحة الإرهاب إحاطات إلى المجلس. فقد قامت السفارة إلين لوي، الممثلة الدائمة للدائمك ورئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب؛ والسفير سيسار مايورال، الممثل الدائم للأرجنتين ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان والأفراد والكيانات المرتبطة بهما؛ والسفير بيتر بريان، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بتقديم تقارير عن أهداف اللجنة التي يترأسها كل منهم. وأدلى أيضاً ببيانات كل من ممثلي النمسا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وإندونيسيا، والجزائر، والبرازيل، وإسرائيل، وجمهورية فنزويلا البوليفارية والجمهورية العربية السورية.

الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح التابع لمجلس الأمن

خلال جلسة مغلقة عقدت في ٢١ شباط/فبراير، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى الفريق العامل التابع للمجلس بشأن وضع الأطفال في النزاع المسلح عملاً بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

في ٢٢ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة علنية قدم خلالها وكيل الأمين العام ورئيس المكتب التنفيذي لديوان الأمين العام، مارك مالوك براون، إحاطة إلى المجلس عن التدابير التي تتخذها الأمانة العامة بشأن المراجعة التي أجراها مؤخراً مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بمشتريات حفظ السلام والإجراءات الجاري اتخاذها لتحسين نظم المشتريات

وللقضاء على التبذير والغش وغير ذلك من وجوه الشطط المحتملة. واستمع المجلس أيضا إلى بيانات أدلى بها ممثل جنوب أفريقيا (باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين)، وممثلو سنغافورة، والنمسا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وسيراليون (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وماليزيا (باسم حركة بلدان عدم الانحياز).

الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

في ٢٣ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة علنية قدم خلالها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس بشأن التقدم الذي أحرزته إدارة عمليات حفظ السلام في تنفيذ استراتيجية منع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات حفظ السلام. وسلط الضوء أيضا على الجهود التي يجري اتخاذها لتعزيز الشراكات مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة، وأوضح الطريقة التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تساعد الإدارة في تنفيذ استراتيجيتها في هذا المجال. كذلك استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الدائم للأردن، الأمير زيد الحسين، مستشار الأمين العام المعني بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب أفراد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بشأن البنود المدرجة في جدول أعمال الإصلاح. وتكلم في هذا الموضوع أيضا ممثلو البرازيل وسنغافورة، والنمسا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وكندا.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

في ٢٨ شباط/فبراير، وبعد أن نظر المجلس في الاقتراح المقدم بهذا الشأن من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، اتخذ بالإجماع القرار ١٦٦٠ (٢٠٠٦) الذي يخول للأمين العام سلطة تعيين قضاة احتياطيين من بين القضاة المخصصين ليحضر جميع مراحل المحاكمة التي عَيَّنوا للبت فيها ويحلُّوا محل أي قاض لم يعد بوسعه مواصلة رئاسة الجلسات.